

دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1996-2015)

**Role of Governance and Institutional Environment in Attracting FDI to
Algeria Empirical Study for the period (1996-2014)**

د. بن دبيش نعيمة جامعة مستغانم-الجزائر

أ. بوطلاعة محمد المركز الجامعي ميلة-الجزائر

تاريخ التسليم: (01/03/2017)، تاريخ القبول: ()

Abstract

This study seeks to measure the impact of governance and the institutional climate on the flow of foreign direct investment towards Algeria during the period 1996-2015. and we have used the foreign direct investment as dependent variable, and the independent variables were represented in some indicators of governance and institutional environment namely economic freedom, property rights, political stability, regulatory quality and control of corruption. The results showed that most of these indicators are statistically significant since there is a positive correlation between the index of economic freedom, property rights, political stability and foreign direct investment flows to Algeria, while there is a negative correlation relationship between the index of the quality of regulatory quality and the flows of this investment , and for the control of corruption, the results showed that there was no link between FDI and Algeria.

Keywords: Governance, institutional environment, Foreign Direct Investment.

المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996-2015، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت في بعض مؤشرات الحوكمة والبيئة المؤسسية وهي الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية، ومكافحة الفساد. والنتائج أظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المناخ المؤسسي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمة:

نتيجة للأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ازداد تنافس الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. فقد قامت الجزائر كبقية دول ومناطق العالم بتوفير عوامل جذب هذه الاستثمارات وعلى رأسها الحوافز الضريبية، الاستقرار الاقتصادي، اتساع حجم السوق، والإمكانات الطبيعية والبشرية...، إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها ضعيفا مقارنة بدول أخرى.

وبالارتباط مع ما توصلت إليه الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت معرفة الخلل بين توفر هذه العوامل وبين ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت إلى عوامل أخرى غير العوامل التقليدية وهي مرتبطة بالمناخ المؤسسي أو ما يعرف بالحكم الرشيد.

وبالتالي فإن الإشكالية المطروحة: **إلى أي مدى يؤثر المناخ المؤسسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟**

أولاً: فرضيات الدراسة: من أجل الوصول إلى حل للإشكالية السابقة سوف نركز على الفرضيات التالية:

- إن لمؤشرات المناخ المؤسسي والحكم الرشيد أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

-تؤثر مؤشرات المناخ المؤسسي والحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة.

ثانياً: أهداف الدراسة

في إطار إشكالية البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الحكم الرشيد والمناخ المؤسسي.
- تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة علاقة وأثر مؤشرات المناخ المؤسسي والحكم الرشيد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومحاولة قياس ذلك.

ثالثاً: حدود الدراسة

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى مساهمة مؤشرات المناخ المؤسسي والحكم الرشيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الحد المكاني:** الجزائر.
- **الحد الزمني:** الفترة من 1996-2015.
- **رابعا: منهجية الدراسة**

سوف نعتد على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين المناخ المؤسسي، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نعتد على الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي لقياس أثر مؤشرات الحكم الراشد والبيئة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

خامسا: هيكل الدراسة: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور على الشكل التالي:

المحور الأول: المقاربة المعرفية للحوكمة والمناخ المؤسسي.

المحور الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد والمناخ المؤسسي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد والمناخ المؤسسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المحور الأول: المقاربة المعرفية للحوكمة والمناخ المؤسسي

إن النماذج النظرية المتعلقة بأنشطة الاستثمار الأجنبي غالبا ما تتضمن بعض الفوائد الامتدادية إلى الاقتصاديات المحلية، ففي كثير من الأحيان تميل الدول المضيفة -خاصة الناشئة والنامية منها- إلى تقديم الحوافز المختلفة مثل الإعفاء الضريبي، تراخيص الاستثمار، الاستقرار الاقتصادي، من أجل جذب المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات (Fletcher, k, 2002). ففي حين أن هذه الحوافز المباشرة أظهرت أنها تلعب دورا فعالا، لكن النتائج التجريبية تشير إلى أن الفوائد الامتدادية من الاستثمار الأجنبي المباشر هي قابلة للتحقيق فقط عندما يتم استيفاء بعض الشروط المحلية في بحث الظروف المحتملة.

وفي السنوات الأخيرة بدأ الكتاب التركيز على عاملين متداخلين ومرتبطين ارتباطا وثيقا، وهما الحوكمة والمناخ المؤسسي، حيث وجدوا أن الحوكمة الجيدة (الحكم الراشد) وجودة المناخ المؤسسي في الدول المضيفة لها أثر ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Benassy-Quere, 2005).

1- مفهوم الحكم الراشد:

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور القطاع الحكومي عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية كافيتين، كما أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد غدت خلال السنوات الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول سواء النامية أو المتقدمة منها، نظرا لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة، وما يركز عليه من مبادئ تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون، هذا ما يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن الحوكمة وجدت إمداد معين للحكم الديمقراطي الذي يؤكد على أهمية شرعية الحكومة وانفتاحها على المجتمع المدني، وهذا يعني باختصار إشراك جميع أطراف مؤسسات الدولة في عملية صنع السياسة العامة، أي لا يكون القرار مقتصرًا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة والمواطنين بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية وحقوق المسؤولين وواجباتهم عن إدارة

الدولة أو المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات.

فالبنية الأساسية للحكم الراشد معقدة، وذات مفهوم متعدد الأوجه يتجلى عموماً في مساءلة البلاد، الحرية الاقتصادية، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، القرار التنظيمي، حقوق الملكية، ومكافحة الفساد (Kaufman, et al, 2003).

فلقد عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه " الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية" (درويش محمد فهم، 2010، ص 173).

وأكد البنك الدولي على أن مضمون القوة التي تستخدمها الدولة لا بد أن تقوم في فحواها على احترام أفراد المجتمع مع إشراك الجهات الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية وتقديم الخدمات للصالح العام (Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du) (Canada, 2005, p 4). في إطار مجموعة من الآليات القانونية والعمليات السياسية من أجل توزيع القيم المادية والمعنوية على أفراد المجتمع لتحقيق متطلباتهم وأهدافهم.

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف الحكم الراشد بعد سنتين من تعريف البنك الدولي، على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات"، لهذا فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (Danielle Resnick and Regina Birner, 2006, p8).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت الحكم الراشد على أنه: "استعمال السلطة السياسية ولجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio, 2002, p2).

II- ماهية المناخ المؤسسي:

إن المناخ أو البيئة المؤسسية عامل آخر مرتبط بالحوكمة، فلقد كثر الحديث عن دور المناخ المؤسسي في التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وذلك لما يمثله هذا المناخ من استقرار سياسي وأمني ووجود نظام قضائي عادل وصارم اتجاه جميع فئات الشعب قادر على تحقيق العدالة والمساواة، بالإضافة إلى سيادة القواعد القانونية وسموها ووضوح الصورة أمام الأجانب في مجال تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وغياب مظاهر الاستبداد ومصادرة وتأميم الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى ثبات السياسات الاستثمارية المطبقة من طرف الدولة على المدى البعيد والمتوسط وهذا كله لا يتحقق إلا في ظل رشادة الحكم.

ويعرف المناخ المؤسسي بأنه: "أنظمة القوانين الرسمية، التنظيمات، الإجراءات، الاتفاقيات الغير رسمية، والمعايير التي توسع، تصيغ، وتقيد النشاط السوسيو اقتصادي، والسلوك" (Leonardo Bacchetti and Nada Kobeissi, 2009, p 7).

كما عرف بأنه: "مجموعة القواعد الأساسية السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تضع الأساس للإنتاج، التبادل والتوزيع" (Davis. E, and North. D, 1971, pp 6-7).

أما (Nunnenkamp) فقد اقترح أنه سيكون من الصعب على الدول النامية الحصول على الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي إذا كانت تعاني من ضعف المؤسسات (Nunnenkamp. P, 2004).

كما أن (Bevan, et al) وجدوا علاقة إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية المؤسسات الرسمية في مجالات مثل الملكية الخاصة للأعمال، إصلاح القطاع المصرفي، التبادل الأجنبي وتحرير التجارة، والتنمية القانونية (Bevan. A., Estrin. S and Meyer. K, 2004).

المحور الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد والمناخ المؤسسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

I- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل و كامل لهذه الظاهرة، ويعتبر تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الأشمل من بين التعاريف، حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت" (بلال لوعيل ، شتاء-ربيع 2015، ص127).

فلاستثمار الأجنبي مهم جدا في دفع عجلة النمو، فلقد أصبحت العديد من الدول النامية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتولييه اهتماما من المحافظ الاستثمارية والقروض البنكية، وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكن جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، فهو يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، والتي من شأنها نقل التكنولوجيا (سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، 2007، ص 5). وهذا ما أكدته دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، التي أجريت على مجموعة من الدول منها: الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايوان، حيث أوضحت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية (OCDE, 1998, p 17).

II- العلاقة بين الحوكمة، المناخ المؤسسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

توفر الحوكمة الجيدة والبيئة المؤسسية تصور أفضل لوضعية بيئة الأعمال المحلية، فهي تمكن من تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في البلد المضيف وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات موثوقة أكثر عند إجراء اختيار البلدان المضيئة، ويتم استخدام متغيرات مختلفة كوكيل (مؤشر) عن الحوكمة والبيئة المؤسسية، وفي هذه الدراسة سنركز على بعض ما يتعلق ببيئة الأعمال في الدول النامية، وهي: الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، نوعية الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد (أو غياب الشفافية).

1- الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر: عرفت من طرف (O'Doriscoll et al) على أنها: "غياب حكومة الإكراه أو تقييد الإنتاج، التوزيع أو استهلاك السلع والخدمات الذي يفوق اللازم من طرف المواطنين للحماية والحفاظ على الحرية نفسها" (O'Doriscoll. P, Holmes. K & Kirkpatrick.). (M,2001).

حيث يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين، وهو يهتم بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرًا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية (عميروش محند شلغوم، 2012، ص 104) .

ويعتمد هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات (بولرياح غريب، 2012، ص 107).

وقد وجدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها دراسة (Sánchez-Robles. B and Bengoa-Calvo.M, 2002) التي أجريت على عينة من دول أمريكا اللاتينية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى كلما أدى ذلك إلى زيادة جاذبية البلد المضيف للمستثمرين المحتملين (Sánchez-Robles. B & Bengoa-Calvo.M, 2002).

وكذلك دراسة (Rahim.Q, 2007) التي ركزت على سبع دول من شرق آسيا، ووجدت أن الحرية الاقتصادية محدد مهم وقوي للاستثمار الأجنبي المباشر (Rahim Quazi, 2007, pp 329-344). لكن تجدر الإشارة إلى أن الحرية الاقتصادية لن يكون لها معنى إذا كان الأفراد لا يملكون حقوق أمانة في الممتلكات، كما أن ضعف حماية حقوق الملكية من المؤكد أن تمنع الاستثمار وتضعف عملية نظام سوق الصرف (Gwartney. J, Lawson. R and Emerick. N, 2003).

2- حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر: فيما يتعلق بهذا العنصر فقد أعلن (Globerman and Shapiro, 2003) بأن حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر أو غير المباشر

يشجع خفض تكلفة استثمارات الشركات الأجنبية، فالحماية ضرورية للشركات من أجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحاً، فمن دون هذا الربح المحفز، المستثمر سيكون لديه الكثير من الدوافع لتحمل المخاطر والاستثمار (Drabek, Z, Payne, W, 2001). فسوء الحماية يمنع الاستثمار ويضعف عملية نظام سوق التبادل، حيث وجد الكتاب بأن غياب حقوق الملكية الفكرية له أثر سلبي كبير على تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر (Lee. J-Y and Mansfield. E., 1996, pp: 181-186).

فالأفراد والشركات الأجنبية تحفز للاستثمار بالدولة المضيفة عندما يتم تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود، ويتم هذا عندما تكون سيادة القانون قوية تضمن بيئة شفافية، مستقرة ويمكن التنبؤ بها والتي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وحقوق الأشخاص (Bingham centre for rule of law,) (Britich Institute of International and Comparative Law, 2015, p 19).

وهذا ما توصلت إليه دراسة (John Seth Alexander 2014) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، وذلك بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن عنصر حماية حقوق الملكية محفز مهم للاستثمار في هذه الدول (John Seth Alexander, 2014, p 33).

3- **نوعية الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤكد هذا العنصر على جودة المناخ الاستثماري بالدولة الذي يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة (صفيح صادق، 2014/2015، ص 117). حيث يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكماً ومنظماً وغير معقد يكون محفزاً للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص 2).

ففي دراسة قام بها (Rammal.H.G and Zurbruegg.R 2006) أظهرت نتائجها بأن التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية وتنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Hussain Gulzar Rammal, Ralf) (Zurbruegg, 2006, p 401).

حيث يتطلع المستثمرون أيضا إلى القوانين واللوائح الواضحة والهيئات الإدارية الفعالة لتطبيق التشريعات، لكن في كثير من البلدان فإن المشاكل تنشأ عندما تكون القوانين مفرطة، تعد وتنفذ بطرق تعسفية والأعراف الغير فعالة التي تميل إلى زيادة تكلفة الدخول، والحد من المنافسة ومنع الاستثمار الأجنبي (Sun, X, 2002).

حيث توصلت دراسة قامت بتحليل مختلف الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتسجيلات التجارية في 32 دولة نامية، حيث ذكرت بالمعدل أن المستثمر يحتاج إلى الامتثال ل 53 إجراء مختلفا الذي ينجم عنه التأخر ب 443 يوم في إنشاء الأعمال التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وذكرت ذات الدراسة أن ارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية تخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة (Morisset. J and Neso. O, 2002).

4- الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب (مفيد نونون يونس، عدنان دهام أحمد، 2012، ص 192).

فمن المعلوم أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي، وغياب احتمالات نشوب حروب أو صراعات داخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار، كلما كان ذلك جانبا للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح، أي كلما كان احتمال التأميم أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، يؤثر بشكل سلبي على زيادة تدفقات الاستثمار.

وتتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة في تخفيض درجة المخاطرة، و حماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم (على عباس، 2007، ص 75).

فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغيب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تعرف دولا كالعراق، باكستان وأفغانستان حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية وحروب (حساني بن عودة، 2010/2011، ص 74).

فلقد أوضحت دراسة (Basi 1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey, 1985) شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979، 1980، أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر (عمر صقر، 2000، ص ص 54-55).

5- مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يؤثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (المراقب خلال الفترة 1977-1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين (Hines. Jr, James R, 1995).

حيث يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء (سمر عادل حسين ، 2014، ص 138) ، كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق (Tanzi .v1998, p 583) ، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية (زياد عربية ، 2005، ص 5).

فقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة مكونة من 45 دولة مضيضة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية (8 p, Shang-Jin Wei, 2000).

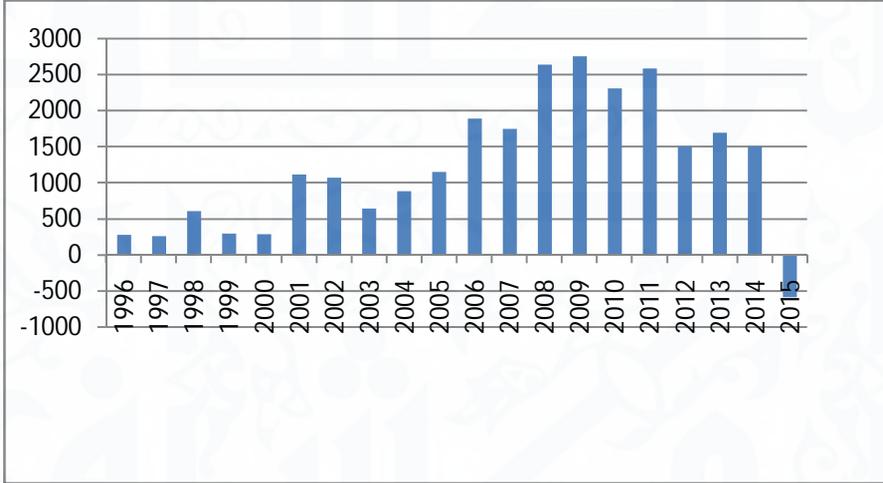
المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد والمناخ المؤسسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية تطورات إيجابية خلال الآونة الأخيرة لتصل إلى 1.8 تريليون دولار سنة 2015 (UNCTAD, 2016, p 3) ، وهذا حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل غالبية الدول، لكن بالرغم من هذه التطورات إلا أن تدفقات هذا الاستثمار الواردة إلى الجزائر ما زالت ضعيفة إذ تشكل نسبة -1.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة المينا.

وفيما يلي سنعرض في الشكل الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2015.

الشكل رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2014 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يتضح من خلال الشكل السابق أنه في فترة نهاية التسعينيات (1996-2000) كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ضعيفة نوعا ما وذلك بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، فقد كانت معظم هذه الاستثمارات مقتصرة على الجانب النفطي، وفي سنة 2001 عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا نوعيا حيث وصل إلى 1113 مليون دولار بعدما كان 280 مليون دولار في سنة 2000، ويرجع ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية وفتح السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية لاسيما في قطاع الاتصالات.

وتماشيا مع الحوافز الضريبية التي تضمنها الأمر 03-01 المتعلق بالاستثمار، تواصل ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى أقصى قيمة له في سنة 2009 حيث بلغ 2754 مليون دولار، غير أن هذه القيمة تبدو ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى كمصر والمغرب، ثم بعد ذلك بدأ في التدهور والانخفاض ليلبغ أدنى قيمة له في سنة 2015 وهذا حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

II- تحليل أثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

لغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود أثر إيجابي لمتغيرات الحكم الراشد والبيئة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، سوف نتبع الخطوات التالية:

1- صياغة النموذج وتقدير معلماته: تتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى

صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي. والمتغيرات المستخدمة في الدراسة هي:

1-1- المتغير التابع: ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، و في دراستنا اعتمدنا على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصلنا عليه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

2-1- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في: الحرية الاقتصادية (EF)؛ حقوق الملكية (PR)؛ نوعية الأطر التنظيمية (RQ)؛ الاستقرار السياسي (PS)؛ مكافحة الفساد (CC).

و قد تم الحصول على بيانات المتغيرين الأولين (EF, PR) من مؤسسة Heritage Foundation وصحيفة وول ستريت جورنال، والثلاث متغيرات المتبقية من قاعدة بيانات البنك الدولي (WGI)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم نقل ترتيبات أو درجات هذه المتغيرات من مصادر بيانات مختلفة لذلك لم تكن اتجاهات الوحدات متماثلة، على سبيل المثال: تتراوح درجات الحرية الاقتصادية بين 0 و 5، حيث تشير الدرجة المنخفضة إلى حرية أفضل، في حين تراوحت درجات نوعية الأطر التنظيمية بين 0 و 100 حيث أعلى درجة تعني بيئة عمل جيدة، ولتسهيل العمل قمنا بتحويل هذه الدرجات إلى معايير حيث في جميع الحالات فإن الدرجة الأعلى تشير إلى ظروف أفضل.

2- نموذج الدراسة:

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك لتمييز بيانات تطور هذه المتغيرات بالاستقرار، يكون كالتالي:

$$Fdi_i = a_0 + a_1EF_i + a_2PR_i + a_3RQ_i + a_4PS_i + a_5CC_i + \mu_i$$

وبما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نموذج الانحدار التي تعطي علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، وذلك عند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (EViews-8) في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختبارها. والنتائج المتحصل عليها هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج تقدير أثر الحكم الراشد والمناخ المؤسسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	0.006503	0.006008	1.082390	0.4112

0.0005	10.963097	0.129663	1.421508	EF
0.0116	3.080170	0.384295	1.183694	PR
0.0001	-4.026084	0.677248	-2.728577	RQ
0.0131	3.012596	0.444076	1.337821	PS
0.6715	0.436851	1.436351	0.627472	CC
DW=1.298034		F=18.82706		R ² =0.928674

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews-8)

إذن معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

$$Fdi=0.006503+1.421508*EF+1.183694*PR-2.728577*RQ+1.337821*PS+0.627472*CC$$

3- الدراسة الإحصائية للنموذج:

3-1- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معاملات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة (المفسرة) على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرية على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{ll} H_0 : a_1=a_2=a_3=a_4=a_5 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة للمعاملات t_{cal} والقيم الجدولية للمعاملات t_{tab} والتي نقوم باستخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة حرية $df=n-k=20-5=15$ ، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): اختبار ستودنت لجميع المعاملات

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	الاحتمال
الثابت	a_0	1.082390	2.131	0.4112
EF	a_1	3.250796	2.131	0.0005
PR	a_2	3.080170	2.131	0.0116
RQ	a_3	-4.026084	2.131	0.0001

0.0131	2.131	3.012596	a_4	PS
0.6715	2.131	0.436851	a_5	CC

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جدول ستودنت ومخرجات (EViews-8)

- بالنسبة لمعامل الثابت a_0 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن الثابت غير معنوي، بالإضافة إلى أن $prob > 0.05$ وبالتالي لا يمكن قبول الثابت في النموذج.
- بالنسبة لمعامل الحرية الاقتصادية a_1 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الحرية الاقتصادية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob < 0.05$ وبالتالي يمكن القول أن الحرية الاقتصادية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل حقوق الملكية a_2 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير حقوق الملكية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob < 0.05$ وبالتالي يمكن القول أن حقوق الملكية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل نوعية الأطر التنظيمية a_3 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير نوعية الأطر التنظيمية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob < 0.05$ وبالتالي يمكن القول أن نوعية الأطر التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_4 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن $prob < 0.05$ وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_5 ، نلاحظ أن t_{cal}/t_{tab} ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير مكافحة الفساد غير معنوي، بالإضافة إلى أن $prob > 0.05$ وبالتالي يمكن القول أن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.09286$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تسر 92.86% من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 7.14% فهي تسرها عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والمتضمنة في حد الخطأ μ .

اختبار فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

نقوم بحساب F_{tab} انطلاقاً من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية البسط $K=5$ ،

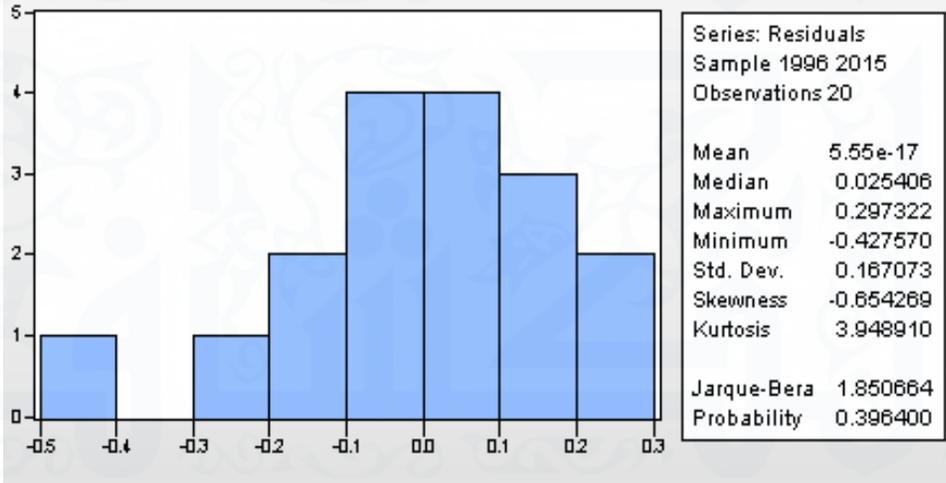
$$\text{درجة حرية المقام } n-k-1=20-5-1=14$$

نلاحظ أن $F_{cal} = 18.82706 > F_{tab} = 2.95$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تعيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، وهذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية.

3-3- تشخيص صلاحية النموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):

الشكل رقم (2): اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ أن $prob = 0.39 > 0.05$ وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الشكل رقم (3): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

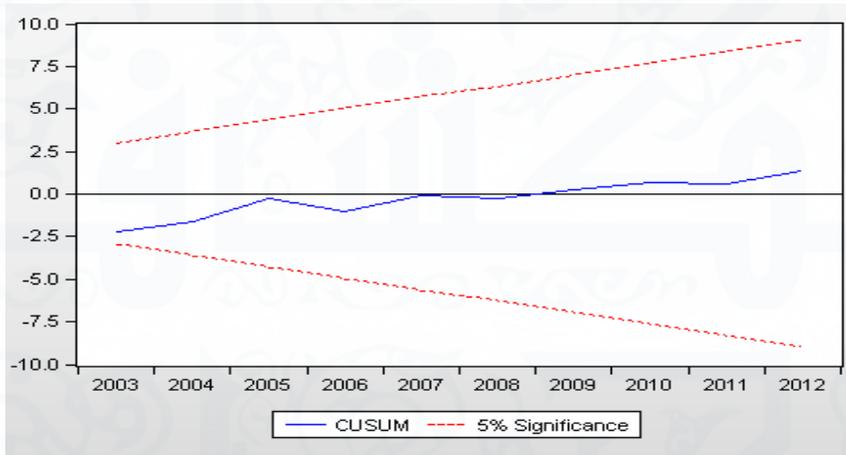
F-statistic	0.340388	Prob. F(1,9)	0.5739
Obs*R-squared	0.619524	Prob. Chi-Square(1)	0.4312

المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ أن $Prob=0.4312 > 0.05$ وبالتالي قيمة Khi-deux المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل فرضية عدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي. وتؤكد على ذلك القيمة الإحصائية (Durbin-Watson) التي يسمح برنامج (EViews 8) بالحصول عليها والتي قدرت ب $DW=1.298034$ وقيمة هذه الإحصائية تقع في المجال $[DU,DL]$ (حيث $DL=0.79$ و $DU=1.99$ وهي قيم الإحصاءات الخاصة باختبار درين واتسن الجدولية)، أي أن قيمة DW تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج التأثيرات العشوائية.

ج- اختبار إستقرارية النموذج:

الشكل رقم (4): اختبار Cusum



المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ من خلال الشكل أن المنحنى يقع داخل الحدود المسموح بها، وبالتالي فإن النموذج مستقر عبر الزمن.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف متغيرات الحوكمة والمناخ المؤسسي.

4- التفسير الاقتصادي للنموذج:

✓ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الحرية الاقتصادية ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.42%، ويمكن تفسير ذلك في أن ارتفاع الحرية الاقتصادية تعني نقص التدخل الحكومي في الاقتصاد والذي ينجر عنه خفض القوانين واللوائح وكذلك استقرار في السياسة النقدية وهذا ما يفضل المستثمر الأجنبي.

✓ كما نلاحظ أيضا وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر حماية حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في حماية حقوق الملكية ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.18%، ويمكن تفسير ذلك في أن المستثمر الأجنبي يفضل الدولة التي تتوفر فيها سيادة القانون ونظام قانوني فعال الذي يطبق الأحكام والقوانين المتعلقة بتنفيذ العقود وحماية ممتلكات الأفراد وبالخصوص حماية الملكية الخاصة من إجراءات نزع الملكية.

✓ أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الاستقرار السياسي ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.33%، ويمكن تفسير ذلك في أن الاستقرار السياسي تنجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، وأيضا تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

- ✓ أما مؤشر نوعية الأطر التنظيمية فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في نوعية الأطر التنظيمية ب 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 2.72%، ويمكن تفسير ذلك بأن تعقد الإجراءات الإدارية في هذه الدولة والإفراط فيها لا سيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، كلها إجراءات تؤثر سلبا وتعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.
- ✓ أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت النتيجة عدم وجود أي علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتفسير ذلك في أنه يمكن أن يفضل المستثمرين الأجانب الدولة التي يكون فيها الفساد وذلك بسبب ما ينجر عنه من تخفيف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية، كما قد يكون وسيلة لنقادي التعقيدات البيروقراطية.

نتائج الدراسة والتوصيات:

- توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية بين معظم مؤشرات البيئة المؤسسية، الحكم الراشد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد إلى الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وكانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:
- وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حماية حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكانت معاملات الانحدار 1.42، 1.18، 1.33 على التوالي.
 - تأثير مؤشرات المناخ المؤسسي والحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر الحرية الاقتصادية في المقدمة، ثم يليه مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر حماية حقوق الملكية، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
 - وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- عدم وجود أي علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وانطلاقا مما سبق، ومن أجل تحسين وجهها لوجه جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي أن تهدف السلطات العامة في الجزائر إلى تصحيح الخلل في دولتها، وتنفيذ الإصلاحات الداخلية الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية التي تعمل على تحسين كفاءتها المؤسساتية قبل الشروع في عملية تحرير التجارة. وفي هذا الإطار يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي.
- تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني.
- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين.
- إصلاح النظام القضائي، وفقا لمبادئ تبسيط الإجراءات والكفاءة لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القضائي، وكذلك تفعيل هذا النظام في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية ممتلكات الأفراد.
- تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب، وأيضا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- وأخيرا يجب على الجزائر أن لا تهتم بكمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب ولكن أيضا بكيف سيتم استخدام هذه التدفقات لتعزيز النمو والحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل بين المناطق.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2002)، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت.

- 2- بلال لوعيل (شتاء-ربيع 2015)، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر.
- 3- بولرياح غريب (2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة.
- 4- حساني بن عودة (2010/2011)، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران.
- 5- درويش محمد فهم (2010)، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 6- زياد عربية (2005)، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق.
- 7- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي (2007)، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة لعينة من الدول العربية-، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 8- سمر عادل حسين (2014)، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع.
- 9- صفيح صادق (2014/2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الرشيد: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- 10- على عباس (2007)، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 11- عمر صقر (2000)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر.
- 12- عميروش محند شلغوم (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- 13- مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد (2012)، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، المجلد 34، العراق.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 1- Benassy-Quere, et al (2005), **Institutional Determinants of Foreign Direct Investment**, *CEPII*, Working Paper N° 2005-05.
- 2- Bevan. A., Estrin. S and Meyer. K (2004), **Foreign Investment Location and Institutional Development in Transition Economies**, *International Business Review*, 13(1):43-64.
- 3- Bingham centre for rule of law, British Institute of International and Comparative Law (2015), **Risk and Return - Foreign Direct Investment and the Rule of Law**, Hogan Lovells.
- 4- Danielle Resnick, Regina Birner (2006), **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, *International Food Policy Research Institute*, Washington.
- 5- Davis. E, and North. D (1971), **Institutional Change and American Economic Growth**, *Cambridge University Press*.
- 6- Drabek. Z, Payne. W (2001), **The Impact of Transparency on Foreign Direct Investment**, World Trade Organization, Economic Research and Analysis Division, *Staff Working Paper ERAD-99-02*.
- 7- Fletcher. K (2002, August 16-17) , **Tax Incentives in Cambodia**, Lao PDR and Vietnam, Paper prepared for the IMF Conference on Foreign Direct Investment for Cambodia, Lao PDR and Vietnam, Hanoi, Vietnam.
- 8- Globerman. S, and Shapiro. D (2002), **Global Foreign Direct Investment Flows ; The Role of Governance Infrastructure**, *Working Paper*.
- 9- Gwartney. J, Lawson. R and Emerick. N(2003) , *Economic Freedom of the World*, Annual Report.
- 10- Hines. Jr, James R (1995), **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, *National Bureau of Economic Research (NBER)*, Working Paper 5266.
- 11- Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg (2006, August), **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, *International Business Review*, Volume 15, Issue 4.
- 12- John Seth Alexander (2014, August 20-31), **Foreign Direct Investment, the Rule of Law, and the New Institutionalism :**

Explaining FDI in the Developing World, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C

- 13- Kaufman, et al (2003), **Governance Matter III, Updated Indicators 1996-2002**, *World Bank*, Working Paper.
- 14- Lee. J-Y and Mansfield. E (1996), **Intellectual Property Protection and U.S.A Foreign Direct Investment** , *Review of Economics and Statistics*, 78:181-186.
- 15- Leonardo Bacchetti and Nada Kobeissi (2009, December) , **Role of Governance and Institutional Environment in Affecting Cross Border M&As, Alliances and Project Financing: Evidence from Emerging Markets**, *Centre for Economic and International Studies*, Research Paper Series, Vol. 7, Issue 6, No. 156.
- 16- Morisset. J and Neso. O (2002, May), **Administrative Costs to Foreign Investment in Developing Countries**, *World Bank's Policy working paper* , N° 1287.
- 17- Nunnenkamp. P (2004), **To What Extent Can Foreign Direct Investment Help Achieve International Development Goals?**, *World Economy*, 27(5).
- 18- OCDE (1998), **Recent trends in Foreign Direct Investment** , Survey of OCDE work on international investment.
- 19- O'Doriscoll. P (2001), Holmes. K & Kirkpatrick. M, **Index of Economic Freedom**. *Heritage Foundation and Wall Street Journal*.
- 20- Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du Canada (2005), **La Bonne Gouvernance : L'affaire de tous**, Ottawa.
- 21- Rahim Quazi (2007), **Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia**. *Journal of the Asia Pacific Economy*, 12(3): 329-344.
- 22- Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio (2002, December), **Governance : Past, Present, Future**, Draft paper for Fourth Global Forum: Dialogue and Partnerships for the Promotion of Democracy and Development, Morocco.
- 23- Sánchez-Robles. B & Bengoa-Calvo.M (2002), **Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin-America**. *Universidad de Cantabria*, Economics Working Paper N° 4/03.

- 24- Shang-Jin Wei (2000, February) , **How taxing is corruption on international investors ?**, *The Review of Economics and Statistics*, N° 1.
- 25- Sun. X (2002), **How to Promote FDI? The Regulatory and Institutional Environment for Attracting FDI**, Paper presented at the Capacity Development Workshops and Global Forum on Reinventing Government on Globalization, Role of the State and Enabling Environment, Marrakech, Morocco..
- 26- Tanzi .v (1998), **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4.
- 27- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2016), **World Investment Report 2016**, United Nations.